أوراق

المبادرة المفقودة..

حيدر سعيد

في أواخر تموز الفائت، كتب الصحفي الأمريكي آدم بيوري مقالاً مهماً في افتتاحية مجلة (نيوزويك) عن عراق ما بعد الحرب، قدم فيه تصورين متداخلين، الأول هو أن الإدارة الأمريكية -في جانبيها السياسي والعسكري على السواء- لم تمتلك فهماً واضحاً لطبيعة المجتمع العراقي، ولاسيما الآثار العميقة التي تركتها ثلاثة عقود من الحكم الشمولي في بنية هذا المجتمع وسلوك أفراده. وقد حاول أن يبرهن على هذا التصور بتصور أكثر مأساوية تشكل لديه في زيارته للعراق، وهو أن العراقيين يفتقدون روح المبادرة الشخصية الفردية التي كان الأمريكيون يتوقعونها على غرار ما يتوقعون من المواطنين الأمريكيين مثلاً يقول بيوري، نقلاً عن أحد الضباط الأمريكيين الكبار في العراق: "ان العراقيين مثل العصافير الصغيرة التي تنتظر في أعشاشها، فهم تعودوا على العيش تحت حكم شمولي، ولا يعرفون ما يفعلون أو ما ينبغي لهم القيام به". ويورد بيوري، بعد ذلك، أمثلة على تصوره هذا ففي إحدى المدن العراقية التي كانت تعاني من شحة الوقود، اكتشف القادة الأمريكيون المحليون أن محطات الوقود فيها كانت تحتوي على عشرات الآلاف من الغالونات، إلا أن أصحابها لم يفتحوها لأنهم كانوا ينتظرون وصول الأوامر من بغداد. وفي مدينة أخرى، امتنعت المصارف المحلية عن صرف رواتب الموظفين الحكوميين حتى بعد أن بدأ بعضهم يفتقر إلى الطعام، وللسبب نفسه دائماً: انتظار الأوامر. وفي مدينة ثالثة، لم يبادر مديرو المدارس إلى فتحها، لأنهم كانوا -كذلك- ينتظرون وصول الأوامر من مسؤولي وزارة التربية في بغداد. وقد اختار بيوري عنواناً بليغاً لمقاله هذا هو (لم نرسل أولادنا إلى المدرسة، لأن الأوامر لم تصل بعد).

لقد تكرست (خيبة الأمل) الأمريكية هذه في ما تلا ذلك، وأصبحت قناعة عميقة لدى الساسة الأمريكيين. فهذا المقال يكشف عن طريقة تفكير النخب الأمريكية -ساسة وخبراء وإعلاميين- في المسألة العراقية. فقد بات السلوك الأمريكي في العراق موجهاً ومحكوماً بـ(خيبة أمل) كهذه. ولعل التحول الجذري الذي حدث في علاقة الإدارة الأمريكية بمجلس الحكم الانتقالي منذ أواسط الشهر الماضي -والذي تمثل بمحاولة حله أو استبداله بصيغة أخرى- لا يخرج عن هذا الإطار، فهذا المجلس الذي يطالب، بصوت عال، بتحمل المسؤوليات الأمنية في العراق، لم يستطع -بعد ثمانية أشهر من سقوط نظام صدام حسين- أن يحرك حجراً واحداً في أي مبنى من مباني الدولة التي تعرضت للتدمير.

ولكن الأمر لا يتوقف على المؤسسات السياسية العراقية القائمة وشخوصها، بل إنه يشمل المجتمع بأكمله. فـ(خيبة الأمل) تلك هي -بمعنى آخر- ملاحظة مراقب خارجي، تفصله مسافة نقدية عن الموضوع، لا تجعله يلتحم به فيعمى عن تشوهاته.

ولكن، هل سيكون علينا أن نعتذر للأمريكيين عن (خيبة أملهم) فينا؟ هل سيكون علينا أن نحسن أداءنا لكي ندحر هذه الخيبة؟ لا أكتب هذه الكلمات لنعدل خيبة أمل الأمريكيين فينا، إن لم يكن علينا أن نخيب أملهم أبداً، ولكنني أريد أن نبصر عبر مرآة الآخر ما لم نستطع أن نبصره من سحنتنا وقسماتنا.

لقد حكم علينا، نحن العراقيين، أن نتخذ الطرف السلبي في سائر ما أحاط بنا من أحداث. فنحن لم نسهم في صعود صدام حسين، ولم نستطع أن نوقف جرائمه وحماقاته.. كنا نساق إلى حروب بربرية وغزوات بربرية، ونحن لم نستطع أن ندفع الدكتاتورية، ولا استطاعت المعارضة السياسية ذلك. ونحن لم نستطع أن نوقف حملة المجتمع الدولي حين عاقبنا على حماقات جلادنا تحت اسم (العقوبات الاقتصادية) و(الحظر الدولي) و(الحصار). ونحن لم نتحكم بمشيئة الولايات المتحدة حين قررت إسقاط نظام صدام حسين، وحين فعلت ذلك. كنا الطرف السلبي دائماً.. كنا الشهود والضحايا والمتفرجين، وكان الحدث يصنع -دائماً- من طرف خارجي. كان تاريخنا يصنع بأيدي سوانا.

لقد أصبحت هذه السلبية شرطاً ضمنياً في البناء السايكولوجي للعراقيين، أن ينتظروا الفعل -أي فعل- من طرف خارجي دائماً. وهكذا، كنا (مفعولين) لا (فاعلين). ولا نزال كذلك، ننتظر ماذا سيقرر الأمريكيون بشأننا، وماذا سيتمخض عن لقاء بريمر بقادته، وماذا سيسفر جدل الولايات المتحدة وأوروبا في مستقبل العراق، وننتظر القوات الأجنبية التي ستأتي لتحفظ أمننا، وننتظر ماذا ستعطينا الدول المانحة، وننتظر أن تقدم الشركات الأجنبية لتعيد إعمار بلادنا. لقد نزعت الفاعلية عن هذا الشعب بشكل غريب. الفعل الوحيد الذي حمل توقيعنا هو أعمال السلب والنهب التي أعقبت سقوط نظام صدام حسين بما تضمنته من تدمير لكيان الدولة العراقية. وإذا كان هذا الفعل -في جانب منه- انتقاماً من النظام الدكتاتوري الذي ربط الدولة به، فلم يستطع العراقيون -في زخم الانتقام- أن يميزوا بين كيان الدولة وكيان النظام، فإنه -في جانبه الأعمق- جزء من غريزة بقاء، بإزاء نظام بنى فيهم، خلال ثلاثة عقود، تهديداً أزلياً بالفناء... بالفقدان والجوع والحاجة والموت.

ولكن العراق بلدنا وليس بلد أحد آخر، وسيكون منوطاً بنا -نحن لا غيرنا- أن نعيد بناءه. ولنعلم أن الآخر ليس جمعية خيرية.. (يحرر) و(يعيد البناء) و(يؤسس الديمقراطية) و(يمنح الأمان والحماية). للآخر مصالحه الستراتيجية، ولتكن لنا مصالحنا، التي ننازعه عليها.

لتكن لنا الفاعلية، وقد سفحت خلال نصف قرن من افتقاد المبادرة. وإذا كان هذا لا يأتي بضغطة زر، ونحن بإزاء أرواح مخربة، ولا يأتي في أيام بعد عقود من التدمير، بل إنه يحتاج إلى بناء نفسي واجتماعي جديد، فإننا يجب أن نبدأ من هذه اللحظة.. يجب أن نغير موقعنا من مسار تاريخنا، فلا نكون الطرف السلبي الذي يترقب ما سيمارس عليه من فعل. فإذا تكرست هذه السلبية فإنها ستكون الهيكل الضمني للعراق القادم وعقدته التاريخية، وسنظل هكذا دائماً، ننتظر أن يفعل بنا ما يراد لنا، كأننا طينة يشكلها الآخر (آخر ما دائماً) كيفما شاء.

لندرك، مبكراً، أننا إن لم نبادر إلى بناء بلدنا فلن ينجح أحد في ذلك على الإطلاق.

لقد شكّل العام (2002) خطراً كبيراً على شؤون العالم. ففي شهر أيلول من ذلك العام، الذي تخللته عدة أحداث مهمة ومترابطة، وضمن الإيقاع العادي للحياة السياسية، وُضع انموذج جديد، إذ أعلنت أعظم دولة في العالم عن استراتيجية أمنية وطنية جديدة، مؤكدة -في الوقت نفسه- انها ستفرض سيطرتها على العالم أجمع، وانها ستقضي بالقوة على اية مقاومة، وهذا أمر تبرع فيه كل الادارات الأمريكية على أية حال.

السيطرة ومعضلاتها

إدارة جورج بوش واستراتيجياتها الإمبريالية الكبرى

نوم تشومسكي
ترجمة: محمد حبيب

نوم تشومسكي

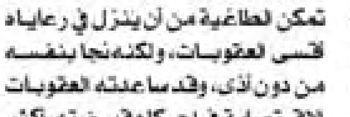

لقد تزامن هذا مع قرع طبول الحرب لتهيئة الشعب الأمريكي لغزو العراق (الذي سيكون الاختبار الأول، لا الأخير، للانموذج الجديد)، وقد علقت صحيفة (نيويورك تايمز) بعد الغزو بما يأتي: "لقد كان شريحة الاختبار المخبرية التي زرعت فيها تجربة السياسة الوقائية".

جذور الاستراتيجية الامبريالية

هذه (الاستراتيجية الامبريالية الكبرى) -على نحو ما يسميها جون إكينبيري- تعود جذورها إلى بدايات الحرب العالمية الثانية، وهي تتكرر منذئذ. فقبل أن تدخل الولايات المتحدة الحرب، وجد المخططون والمحللون أنه ينبغي لها -في عالم ما بعد الحرب- أن تسعى إلى امتلاك (قوة لا تنافس)، وأن تعمل على ضمان (قمع أية محاولة سيادة لأية دولة يمكن أن تتدخل في مخططاتها العالمية). وقد وضع هؤلاء المخططون الخطوط العامة لـ(سياسة متكاملة لتحقيق تفوق الولايات المتحدة السياسي والاقتصادي)، وهي سياسة تشمل منطقة كبيرة تمتد من نصف الكرة الأرضية الغربي إلى مستعمرات الامبراطورية البريطانية السابقة والشرق الأقصى لتصل، لاحقاً إلى أوراسيا، حيث تستطيع أن تهزم ألمانيا. وبعد عشرين عاماً من نهاية الحرب العالمية الثانية، ألقى السياسي المخضرم دين أكيسون محاضرة في الجمعية الأمريكية للقانون الدولي، قال فيها: "حين تواجه الولايات المتحدة أي تحد لسلطتها ومكانتها وهيبتها، لا يكون هناك مكان لمسألة الشرعية". لقد كان يقصد في قوله هذا حملة الرئيس كندي الارهابية التي هدفت إلى (تغيير النظام الكوبي)، الأمر الذي وضع العالم على شفا حرب نووية.

ثم جاءت ادارة الرئيس ريغن بنظرية مشابهة حين لم تعبأ بموقف محكمة العدل الدولية من هجومها على نيكاراغوا، التي عدّته (استعمالاً غير شرعي للقوة) و(عملاً ارهابياً). وقد علق المستشار القانوني لوزارة الخارجية الأمريكية آنذاك ابراهام صوفير قائلاً: "إننا لا يمكن أن نعول على العالم كله في أن يشاركنا رؤيتنا، بل إنه غالباً ما يعارضنا في المسائل الدولية المهمة. ولذلك، ينبغي لنا أن نحتفظ لأنفسنا بسلطة القرار، وهذا يعني أن نحتكم إلى محكمة الولايات المتحدة نفسها لا غيرها".

والإدارة التي خلفت ادارة ريغن أكدت، كذلك، حق الولايات المتحدة في العمل من جانب واحد، بما يعني استعمال القوة للدفاع عن مصالحها الحيوية ولضمان وصولها إلى كل الأسواق ومصادر الطاقة والموارد الاستراتيجية.

لقد كان أكيسون وصوفير وسواهم يصفان المخطط السياسي ضمن حلقات نخبوية، ولكنه بدا كأنه تكرار للقول المأثور (الأمم الكبيرة تفعل ما تريد، والأمم الصغيرة تقبل ما يفرض عليها). وها هو جرس الانذار يقرع من جديد في أيلول (2002)، وها نحن نرى تشيني ورامسفيلد وباول ومساعديهم يعلنون، رسمياً السياسة نفسها، ولكن بشكل أكثر تطرفاً، فهم يريدون مثالاً فورياً لكلامهم ليثبتوا للعالم أنهم يعنون ما يقولون.

تقوم الاستراتيجية الامبريالية الكبيرة على افتراض قدرة الولايات المتحدة على تحقيق (سيطرة مطلقة) من خلال برامج عسكرية تقزّم دور أي تحالف ممكن. غير أن لهذه الاستراتيجية آثاراً جانبية (مقيدة لمخططيها)، فهي تتضمن إسهاماً تقليدياً في الانفاق العسكري، وترسي أساس الكثير مما يدعى بـ(الاقتصاد الجديد)، وتسهم في تخريب خزانة الدولة، مما سيخلق ضغطاً قوياً جداً للتقليل من الانفاق الفيدرالي. وهذا، بالضبط، هو برنامج ريغن الذي يجري الآن توسيعه ليشمل خططاً أكثر طموحاً.

لقد ترافق اعلان الاستراتيجية الكبيرة في السابع عشر من أيلول من العام الماضي مع تخلي الادارة عن الجهود الدولية في تعزيز معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية والجرثومية، وقد نصحت حلفاءها بضرورة إرجاء المناقشة لأربع سنوات أخرى. وحين تبنت لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح، بعد شهر من ذلك، قراراً يدعو إلى منع عسكرة الفضاء، معتبرة الأمر خطراً كبيراً على السلام والأمن العالميين، وتبنت قراراً آخر يعزز اتفاقية جنيف لسنة (1925) بمنع استعمال الغازات السامة والأسلحة الجرثومية في الحروب، امتنعت الولايات المتحدة وإسرائيل عن التصويت في حين حظي القراران بالاجماع. وامتناع الولايات المتحدة هذا يرتقي، بالطبع، إلى مستوى الفيتو، بل هو فيتو مضاعف، فهو يحذف الأحداث من نشرات الأخبار ومن التاريخ.

امبراطورية لا تغيب عنها الشمس

وبعد أسابيع فقط، تجاوزت ادارة الفضاء الأمريكية خططها السابقة للسيطرة على الفضاء لأهداف عسكرية إلى اعلان ملكيتها الدائمة للفضاء، بما يتوافق مع الاستراتيجيات الأمنية للولايات المتحدة. لقد جاء في اعلانها ما يأتي: "ان ملكيتها الدائمة للفضاء هي المفتاح إلى فاعلية أمتنا العسكرية، وهي التي تتيح لنا تدخلاً سريعاً في أي مكان في العالم، وتوفر امكانية تحقيق ضربة فورية، سواء كانت نووية أم تقليدية، مثلما ستسمح للولايات المتحدة بتحقيق ضربات حاسمة من قواعد ثابتة، لا تخطئ أهدافها وتحقق غاياتها بدقة. وستؤمن للقادة العسكريين القدرة على تشويش وتدمير واستغلال وتحييد وإبطال فاعلية أهداف معينة خلال ساعات أو دقائق بدلاً من أيام أو أسابيع، حتى حين لا يكون حضور الولايات المتحدة أو حلفائها كثيفاً على الأرض. وهذا يقلص من حاجتنا إلى القواعد العسكرية ما وراء البحار التي تثير، باستمرار، عداوة سكان البلدان الضيفة". وهذا يترافق مع خطط شبيهة وضعها البنتاغون عام (2002)، وسميت بـ(الردع المبكر)، وهي تتضمن اطلاق صواريخ من قواعد فضائية قادرة على شن هجوم مباغت في أية لحظة، "بما لا يجعل أي هدف على سطح الأرض أو في الفضاء منيعاً على الهجوم الأمريكي"، على نحو ما يقول المحلل العسكري وليام أركين. وهكذا، سيكون بإمكان الولايات المتحدة أن تضرب حيثما ومتى ما رأت ضرورة لذلك، وستكون هي محمية بشبكة صواريخ دفاعية، وستقوم الطائرات الموجهة باللاسلكي والتي تفوق سرعتها سرعة الضوء بخمس مرات بالتشويش على الأهداف، وسيقوم نظام المراقبة بتسهيل تعقب وتحليل تحركات أية عربة في أية مدينة أجنبية، وبالتالي، سيكون العالم بأسره تحت خطر هجوم الولايات المتحدة الأمريكية، متى شاءت، ومن دون سابق انذار، أو ذريعة مقبولة.

ويجري، في الوقت نفسه، تطوير خطط أكثر خيالية. غير أن تلك الخطط لا تنطوي على توازن تاريخي بعيد، بل هي تعكس ازدراء الادارة الأمريكية للقانون والمؤسسات الدولية. أما معايير السيطرة العسكرية فإنها يشطب عليها بجرة قلم في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي رجعت لتلتزم بنسخة متطرفة من مبدأ قديم جداً.

لقد عدّت الولايات المتحدة منذ منتصف أربعينيات القرن الماضي منطقة الخليج الفارسي (مصدراً استراتيجياً هائلاً للطاقة) و(واحدة من أعظم الحوافز المادية في العالم)، وقد قال عنها الرئيس ايزنهاور: "إنها المنطقة الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية في العالم، بموقعها وثرواتها الاستراتيجيتين". ولذا، كانت السيطرة على خزان النفط العالمي هذا وقلب العالم النابض بالطاقة أمراً ملحاً سياسياً، ولكنه يتطلب أولاً، إقامة قواعد عسكرية. وبلا شك، ستكون واشنطن سعيدة ببناء (واجهة عربية)، لتحوز اللقب البريطاني السالف (الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس). ولا بأس هنا، بديمقراطية شكلية من النوع الطيع المسموح به في (الفناء الخلفي) لواشنطن، شرط أن تتوافق مع التاريخ والتطبيق العمليين. وفي ضوء هذه الخلفية، كان الاحتلال العسكري الأمريكي للعراق ناجحاً عموماً، حتى ولو كان في ظروف أقل ملاءمة. فمن غير الممكن عدم اغتنام عقد من العقوبات الاقتصادية الاجرامية التي دمرت -فعلياً- مجتمعاً كان -فضلاً عن ذلك- يرزح تحت حكم طاغية شرير، أحكم قبضته بمساعدة القيمين على الادارة الحالية في واشنطن ومباركتهم، حتى وإن كان على شاكلة دكتاتور رومانيا تشاوتشيسكو.

ان الاستراتيجية الكبيرة الجديدة تخول الولايات المتحدة القيام بما يعرف بـ(حرب وقائية)، بغض النظر عن مبررات هذه الحرب الاحتوائية. غير أن رجال الادارة الأمريكية لا يعبؤون بأية مفهمة لـ(الحرب الوقائية) يتداولها المتحمسون لها، ما داموا يستطيعون استعمال القوة العسكرية للتخلص من تهديد متخيل أو من اختراعهم هم. ولكن مصطلح (الوقائية) سيبدو لهم -مع ذلك- لطيفاً جداً. غير أن هذه الحرب (الوقائية) هي -ببساطة- (الجريمة الكبرى)، تلك التي أدينت في نورنبرغ.

لقد فهم هذا الأمر على نطاق واسع، فقد كتب آرثر شيلسنغر إبان الغزو الأمريكي للعراق ما يأتي: "ان استراتيجية ادارة بوش شبيهة بسياسة اليابان الامبريالية الترويعية في بيرل هاربر، ذلك التاريخ الذي وصفه رئيس أمريكي أسبق بأنه سيعيش في خزي وعار". وبسبب ذلك، تحول التعاطف العالمي مع الولايات المتحدة عقب اعتداءات الحادي عشر من أيلول إلى موجة كراهية عالية للغطرسة والعسكرة الأمريكية، أفسحت المجال للاعتقاد بأن خطر بوش على السلام العالمي أكبر من خطر صدام حسين.

المعايير الجديدة للقانون الدولي الجديد

غير أن موجة الكراهية العالمية هذه لا تمثل مشكلة عملية للادارة الأمريكية، إذا علمنا أن معظم القطاعات الرجعية قد دوّرت من إدارة ريغن إلى إدارة بوش الأب. وهاتان الإدارتان لم تكونا تعبأن بمحبة العالم، بل كانتا تريدانه أن يرهب جانبهما. وكما تدركان جيداً، أن أفعالهما تزيد من خطورة تضاعف الدمار الشامل والإرهاب. غير أن هذا، أيضاً، ليس مشكلة، لأن أول أولوياتها ترسيخ أجندتهما الداخلية: تفكيك الانجازات التقليدية التي حققتها حركات النضال الجماهيري خلال القرن المنصرم، ومأسسة تلك التغييرات الجذرية بحيث يغدو استرداد تلك الانجازات مهمة صعبة. ولا ينبغي للقوة المهيمنة أن تعلن عن سياسة رسمية، بل ينبغي لها أن ترسي هذه السياسة بوصفها (قانوناً دولياً جديداً)، من خلال عمل نموذجي، يمكن للمعلقين البارزين أن يشرحوا ذلك القانون بوصفه (معياراً جديداً) و(مرشد عمل).

إننا نفهم جيداً أن من يملكون المدافع، هم وحدهم فقط، يستطيعون ارساء (معايير) وتعديل القانون الدولي. ولكن، ينبغي للأهداف المنتقاة للضرب أن تتمتع بشروط عديدة: أن تكون عاجزة عن الدفاع عن النفس، وعلى درجة عالية من الأهمية تستحق عناء الفعل، وأن تشكل تهديداً وشيكاً غير محدود الشروط لطبيعتنا الحية. وقد تمتع العراق بكل تلك الشروط المناسبة. فالشرطان الأولان واضحان، أما الثالث فيكفي أن تكرر أقوال بوش وبلير وحلفائهما: ان الدكتاتور يصنع أسلحة دمار شامل لكي يسيطر، ويرهب، ويهاجم، وقد استعملها سابقاً لضرب مواطنيه من الأكراد وقتل الآلاف منهم. فإذا لم يكن هذا هو الشر، فلا معنى للشر إذن.

لا يخلو تهديد الرئيس بوش البليغ من نبرة حق، فلا ينبغي لمن يسهمون في نشر الشر وتعزيز مكانته أن يتمتعوا بأية حصانة، ولكن، ينبغي أن يكون بينهم الناطق بتلك الكلمات الفصيحة، الرئيس بوش نفسه ومساعدوه الحاليون ومن انضم إليهم في السنوات الماضية حين كانوا يقدمون الدعم لصدام في حربه ضد إيران. ولنتذكر أن ادارة بوش الأب أعلنت وقتئذ أنه يجب الاستمرار في دعم صدام لدعم موقف المصدرين الأمريكيين.

ثمة سهولة يتعاطى بها القادة السياسيون الأمريكيون وهم يعددون جرائم الطاغية البشعة، وذلك ليتخلصوا من فكرة أن الادارة كانت قد ساعدته سابقاً، أو أنها لم تبال بكل هذه الأمور. ولكننا يجب أن ندرك أن دعم الصديق العراقي تحول إلى تخلٍ، حين قام هذا الأخير بارتكاب جريمته الحقيقية، وهي عصيان (أو ربما إساءة فهم) أوامرها حين غزا الكويت، فكانت النتيجة أن تمكن الطاغية من أن ينزل في رعاياه أقسى العقوبات، ولكنه نجا بنفسه من دون أذى، وقد ساعدته العقوبات الاقتصادية في احكام قبضته، أكثر فأكثر، على شعبه المعذب. ومن السهل، أيضاً، طمس الأسباب التي جعلت واشنطن تعود إلى دعم صدام حسين، مباشرة بعد حرب الخليج، للقضاء على الثورة الشعبية التي كادت تطيح بنظامه. لقد أوضح محرر الصفحة الدبلوماسية في صحيفة (نيويورك تايمز) "ان أفضل شيء في العالم بالنسبة للولايات المتحدة هو وجود نظام عراقي بقبضة حقيقية، ولكن من دون صدام حسين". ولكن، وبما أن هذا الأمر غير ممكن الآن، فينبغي لنا أن نرضى بالخيار الثاني: وهو الإبقاء على نظام صدام حسين. وهكذا، فشل المتمردون في آذار (1991)، لأن أمريكا وحلفاءها أرادوا ذلك. يستمر محرر الصفحة الدبلوماسية في (نيويورك تايمز) بالقول: "مهما تكن ذنوب الرئيس العراقي فإنه كان يقدم -للغرب وللمنطقة- امكانية استقرار العراق أكثر من أولئك الذين عانوا من قمعه واضطهاده". وبالتالي، تكون جريمة الولايات المتحدة أكثر فظاعة من كل جرائم صدام حسين، وذلك لأنها تسترت على جرائمه، التي تتخذ منها، الآن، ذريعة (أخلاقية) ومبرراً لحربها على العراق. لقد كانت جرائم صدام حسين معروفة للقاصي والداني سنة (1991)، ولكن الولايات المتحدة تجاهلتها لمصلحتها، فلو نجحت الانتفاضة لغدا العراق في أيدي العراقيين.

ولكن، كيف تدفع الادارة المواطنين الأمريكيين للتحمس لهذه الحرب؟ هذه هي المشكلة التقليدية الأخرى. لقد بدئ به من أيلول (2002) بإطلاق التحذيرات من تهديد النظام العراقي لمصالح الأمن القومي الأمريكي، ومن علاقته بتنظيم القاعدة وبتفجيرات الحادي عشر من أيلول. وقد وجهت إليه، عبر وسائل الإعلام، العديد من التهم، المثيرة للسخرية. ولكن الأكثر سخرية هو "ان وسائل الاعلام بذلت جهداً كبيراً لجعل تأييد هذه التهم اختباراً للحس الوطني"، على نحو ما تقول ليندا روزنشتاين محررة نشرة جمعية علماء الذرة. وفي العموم، لقد نجحت الدعاية الاعلامية في خلق التأثير المطلوب، قصير المدى، على غرار ما حدث في الماضي، واقتنع أغلب الأمريكيين، خلال أسابيع معدودة، ان صدام حسين يمثل تهديداً حقيقياً لأمن الولايات المتحدة، وسرعان ما صدق نصف الأمريكيين ان النظام العراقي هو الذي كان وراء تفجيرات الحادي عشر من أيلول الإرهابية. وقد ترافق مع تلك القناعات دعم للحرب. وهكذا نجحت الحملة الاعلامية في أن تحصد الإدارة الأمريكية أغلبية الأصوات في الانتخابات النصفية، إذ نحّى الناخبون مصالحهم جانباً، وتجمعوا تحت مظلة القوة خوفاً من ذلك العدو الشيطاني. ولكن هذا النجاح كان نجاحاً بائساً، إذ وضعت تلك الحملة الاعلامية الشعب الأمريكي في موقف متناقض. فقد كانت الأغلبية تفضل أن تضطلع الأمم المتحدة -لا الولايات المتحدة- بمعالجة تلك الأزمة، وكان ثلثا الأمريكيين يفضلون أن تكون الأمم المتحدة -لا الولايات المتحدة- هي من يقوم بإعادة إعمار العراق.

لقد اقترح المسؤولون الأمريكيون تعديل مفهوم (الحرب الوقائية)، الذي يخول الولايات المتحدة مهاجمة أي بلد يمتلك كماً كبيراً من أسلحة الدمار الشامل، ووضعت بدلاً منه مبدأ (التراجعة)، الذي يعني أن تعمل الإدارة الأمريكية على أي نظام عدواني لا يمتلك أكثر من عزمه على تطوير أسلحة دمار شامل، أو قدرة على تطويرها. ويجيء هذا التعديل بعد أن فشل الجيش المحتل في العثور على أي أثر لأسلحة دمار شامل في العراق، مما اضطر الإدارة الأمريكية إلى أن تتنقل بموقفها من (الثقة المطلقة) بحيازة النظام العراقي مثل تلك الأسلحة إلى أن تتعكز على اكتشاف أدوات يمكن استعمالها لإنتاج تلك الأسلحة. وقد تكشف لاحقاً أن النتيجة الأكثر أهمية لانهيار الجدال المعلن حول غزو العراق هي تعديل مبدأ (الحرب الوقائية).

ديمقراطية بوش

غير أن أكثر مشاهد الحملة الاعلامية الأمريكية أهمية هو (رؤية) الرئيس بوش المضحكة المتعلقة بجلب الديمقراطية إلى الشرق الأوسط، التي تجيء في غمرة كره واحتقار للديمقراطية. فهو يقارن بين أوروبا قديمة وأوروبا جديدة، الأولى تشتم وتلعن، والأخرى يرحب بها لشجاعتها، مع أن أوروبا القديمة هي الحكومات التي تتبنى الاتجاهات نفسها التي تتبناها غالبية سكانها، وأبطال أوروبا الجديدة تبعوا أنظمة كرفور دونكشتاين متجاهلين رأي الأغلبية في معظم الأحوال. وقد تجرّ المعلقون السياسيون، بالضرورة، إلى تعنيف أوروبا القديمة لعصيانها وسوء تكيفها النفسي، وانحدر الكونغرس، كذلك، إلى هذه الكوميديا المبتذلة. أما توماس فريدمان فطالب بتجريد فرنسا من عضويتها الدائمة في مجلس الأمن، لأنها "في روضة أطفال، ولا تجيد اللعب مع الآخرين"، على حد تعبيره. وإذا كانت أوروبا القديمة في (روضة أطفال)، فهذا يقتضي أن مواطني أوروبا الجديدة لا يزالون في (الحضانة). غير أن ريتشارد هولبروك اكتشف مفارقة مثيرة، وهي أن ثمانية أعضاء أصليين من أوروبا الجديدة يمثلون بلدانهم في الاتحاد الأوروبي هم أكبر من أقرانهم من بلدان أوروبا القديمة.

لقد ترك لنا اليسار إرثاً، وهو أن يكون للعامة دور ما في الديمقراطية. غير أن جذور الغضب من أوروبا القديمة أعمق من جذور احتقار الديمقراطية. ولطالما كان موقف الولايات المتحدة من وحدة أوروبا موقفاً مزدوجاً: دعم وخشية من أن تصبح مستقلة. فعلى سبيل المثال، كان الدبلوماسي ديفيد بروس -المدافع العتيد عن وحدة أوروبا في عهد الرئيس كندي- يحث واشنطن على معاملة أوروبا الموحدة بوصفها شريكاً ونداً، ولكن بشرط أن تبقى بقيادة الولايات المتحدة. ذلك أنه رأى أن ثمة مخاطر في خروج أوروبا بمفردها وسعيها إلى تأسيس دور مستقل عن الولايات المتحدة. وفي الاتجاه نفسه، نصح هنري كيسنجر -في خطابه (عام أوروبا) الذي وجهه إليها منذ ثلاثين سنة- الأوروبيين بالاهتمام بما سماه "مسؤولياتهم الاقليمية في اطار النظام الكلي الذي تضعه الولايات المتحدة". لا ينبغي لأوروبا، إذن، أن تسعى إلى استقلال مسارها بالاعتماد على قلبها الفرانكو جرماني، النابض اقتصادياً ومالياً.

لقد امتدت اهتمامات الولايات المتحدة هذه بأوروبا إلى آسيا، في عالم بدأ بتشكيل ثلاثة أقطاب، إذ تعد شمال شرق آسيا الآن المنطقة الاقتصادية الأكثر ديناميكية، فهي تحتوي على (30%) من مخزون الذهب العالمي (وهو أكثر مما لدى الولايات المتحدة)، وعلى نصف احتياطي العالم من العملة الصعبة. إنها منطقة متكاملة بصناعاتها الاقتصادية المتقدمة ومواردها الغزيرة، وهذا كله يرفع من وتيرة الخطر، إلا يمكن لذلك كله أن ينزل ضربة قاصمة بالنظام النهائي الذي تريد الولايات المتحدة إرساءه، وإن بالقوة إن اقتضى الأمر.

* المقال منشور في الأصل في الدورية الأمريكية (Boston Review) عدد شهري تشرين الأول-تشرين الثاني 2003.